المفاهيم السوسولسانية الغربية
وإشكالية ترجمتها إلى اللغة العربية

أ. رشيد فلكاوي

المدرسة العليا للأساتذة – قسنطينة

يعيش العالم تطورا مذهلا في كل مناحي الحياة، إذ تظهر الكثير من المستحدثات والمبتكرات، فلا يكاد يمر يوم إلا ونسمع عن اختراع آلات جديدة وعلوم حديثة، وكل هذه المستحدثات لابد لها من أسماء كي يستطيع أن يتحدث عنها الإنسان، فتمثل اللغة الوعاء الحامل لكل المفاهيم و« الجهة المخولة لاستيعاب كل الأمور المستحدثة والحاجات المتجددة والمفاهيم الجديدة، لأنها تتحرك طوعا كلما تلقت منبها خارجيا، فما إن يستفزها الحافز حتى تستجيب بواسطة الانتظام الداخلي الذي يمكنها من استيعاب الحاجة

المتجددة والمقتضيات المتولدة »[1]، فما إن يوجد مستحدث علمي، إلا ويكون له بالضرورة اسم يشير إليه ويعينه.

فالمصطلحات المرتكز الأول والأساسي في ضبط الأساس النظري لعلم من العلوم[2]، أو لمعرفة معينة: لأنها لغة العلوم وهي العنوان الذي يتميز كل واحد منها على الآخر[3]، ليس من مسلك يسلكه كل باحث إلى علم إلا وكان عليه أن يتزود بمصطلحاته، التي تعتبر مفاتيح العلوم؛ وقد وصلت أهمية المصطلح أن كان الحد أو الخط المعين الذي يفصل بين المفاهيم، والحقل الذي يمكن العمل في نطاقه دون التشتت والضياع، والمفتاح الذي نستطيع بواسطته أن نلج علما من العلوم، كما يمثل ثمارها القصوى[4].

ومن المعلوم أن المصطلحات، اللغوية خاصة، التي تتداول هي وليدة بيئة غير عربية، إذ نلاحظ أنه كلما ورد مصطلح في مقال أو كتاب إلا ووضع أمامه مقابله باللغة الأجنبية خشية الوقوع في الخلط والالتباس[5]. فولد الاضطراب

[1] إسماعيل عزالدين، "جدلية المصطلح الأدبي"، مجلة علامات في النقد الأدبي، ج 8، مجلد 2، 1993، ص 112 .

[2] لمزيد من التوضيحات ينظر: إدريس الطراح، "تحديد مفهوم المصطلح"، قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، إعداد عز الدين البوشيخي ومحمد الوادي، سلسلة الندوات، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، المغرب، 12، 2000، 91/1.

[3] عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس،1994،ص 11

[4] ينظر في هذا الشأن : عبد السلام المسدي، المرجع نفسه، ص 11

[5] قد يظن القارئ لهذا المقال أني أطلق أحكاما مسبقة ولكني سأبين في طياته، ما ذهبت إليه، والكثير من البحوث في هذا الشأن تؤيدني ولا مفر من هذه المشكلة، إلا إذا اتبعت سياسات لغوية واضحة كالعمل من أجل توحيد المصطلح، وهو ما يعمد إلى تكريسه المجلس الأعلى

المنهجي في وضع المصطلح، إذ أدى إلى العجز عن « اكتساب حيز دلالي دقيق مضبوط ما لم يعتمد على مصطلح أعجمي مرجع يدعمه»[1] فالمصطلحات العربية تشهد فوضى عارمة وعدم الدقة، إذ تخلط المنهجية العربية لوضع المصطلحات بين العديد من العناصر فلا تميز بين وسائل الوضع، وتقنيات الترجمة ومناهج التوحيد والتنميط[2]، وهذا يعني أننا نفتقد إلى الثقة في كل ما يقدم في مجال المصطلح، والدليل تواجد العديد من المصطلحات لمفهوم واحد، وهذا بسبب تعدد المرجعيات التي نقتبس منها من ناحية، وكذلك انشغال الباحثين وانزوائهم في قطر في ناحية أخرى، دون أن تكون بينهم وواضعي المصطلح اتصالات وروابط ومنهجية موحدة فأورثتنا ألفاظا متعددة للشيء الواحد[3]، ونتج عن هذا صعوبة التفاهم بين المثقفين من خلال كتبهم أو

للغة العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . ينظر : الحمد علي، في المصطلح العربي، "قراءة في شروط توحيده"، مجلة التعريب، دمشق، ع 20، 2000، ص 62 .

[1] إبراهيم بن مراد، دراسات في المعجم العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987، ص296، 297 .

[2] ينظر محمد رشاد الحمزاوي:

- المنهجية العربية لوضع المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص 20

- "من إشكاليات المعجم ونظريات علم الدلالة متى يصبح المعجم بنية ونظاما"، حوليات الجامعة التونسية، ع 30 ، 1986، ص ص 79-105

- "المنهجية العربية لوضع المصطلحات من التوحيد إلى التنميط"، مجلة الفكر، ع6، تونس، 1985، ص ص 07-16.

[3] فتجد مثلا في كتاب مصر المدرسية " البندول "وفي سوريا "النواس" وفي الأردن " الرقاص "وفي لبنان " الخطار "وأمثالها لأشياء كثيرة، مما جعل قراء كتب مصر في لبنان مربكة وكذلك كتب لبنان في العراق (عزالدين حقي، "وحدة المصطلح العلمي"، مجلة اللسان العربي، ع 2، 1995، ص 30)

مقالاتهم وحتى في الملتقيات والندوات العلمية، فنراهم يستعينون بألفاظ أجنبية من أجل توضيح المصطلح المذكور من جهة، وعدم تمكن المصطلح العلمي العربي من ضبط حيزه الدلالي من جهة أخرى، وقد يكون هذا الانقطاع أو التباعد نتيجة عدم نضج وفهم العلوم في حد ذاتها وباللغة الأصلية، فنتج فوضى في المصطلح الذي يشير إليه، وهي السمة الغالبة، ووضع عام لم يسلم منه أي علم من العلوم في الثقافة العربية خاصة منها العلوم الإنسانية والاجتماعية، والعلم في نهاية الأمر هو مجموعة من المصطلحات تم اختيارها بدقة وموضوعية، فلا « ننتظر أن يكون المصطلح ناضجا والموضوع الذي يفصح عنه مازال مترددا مضطربا، ولا نتوقع أن يكون صارما في ضبطه، والمادة التي يترجم عنها مازالت تقتضي الدرس والضبط، ولذلك لم يكن بدعا أن يساير المصطلح البحث العلمي فينضج كلما نضج، وتتتج أبعاده، كلما أضيئت قضايا العلم واتضحت أبعادها »[1].

ولعل هذه النتيجة قد ولدتها النعرة القطرية والتعصب العلمي لكل جهة، فالمصطلح « ليس وليد مهارة التخيل والإبداع عند واضعه، فهناك شروط لغوية وغير لغوية معينة تلزم اقتراحه بدل غيره »[2] فوضع المصطلحات لا يتأتى لفرد معين، وإنما هو مهمة العلماء والباحثين والمتخصصين في كل المجالات، لكي يكون له وجود مشروع ويتداول في الأخير على الساحة العلمية، فالفكر العربي يعاني من مشكلتين أولهما أن المعرفة في تطور ونمو مستمرين، « فكلما اتسع نطاق التفكير وتشعب في إطار حقل معرفي بعينه مست الحاجة إلى

---

[1] إبراهيم بن مراد، دراسات في المعجم العربي، المرجع السابق، ص ص 297،296

[2] حمزة قبلان المزيني، "المشكل وغير المشكل، وقضية المصطلح العلمي"، مجلة علامات في النقد الأدبي، مجلد 2، ج 8 ، ص 15

المصطلحات»[1] ثانيهما أن المصطلح لن يكون مستقرا، فيقتضي تطوير المصطلح مع تطور العلم، فما إن ينتهي أصحاب الاختصاص من وضع مصطلح معين حتى يظهر في الضفة الأخرى للمتوسط مصطلح آخر أدق منه، فينتج عنه أننا «نتعامل مع المعرفة الإنسانية فوق أرض غربية، فكان طبيعيا أن لا تكون مصطلحاتنا موحدة، بل إن مراجعنا ليست كذلك ومراجعنا يشيع فيها الاختلاف الاصطلاحي أكثر من الاتفاق »[2] وهذا لا ينكره واقع حال البحث العلمي العربي، فالكثير من المصطلحات في المغرب لا تدل على ما تدل عليه المصطلحات في المشرق، لأن المشارقة يأخذون عن الإنجليزية، أما المغاربة فيأخذون عن الفرنسية، ولكل لغة ألفاظها ومفاهيمها التي يفهمها أهلها، وهذه الألفاظ تختلف من لغة إلى أخرى؛ حتى أنها تختلف داخل لغة واحدة، فيترجمها علماؤنا كل حسب فهمه.

يضيف عبد القادر الفاسي الفهري سببا آخر من أسباب الفوضى في المصطلح العلمي العربي وهو العفوية في منهجية وضع المصطلحات، و«السبب راجع فيما يبدو لي إلى غياب تمثيل نظري للقضية المصطلحية، وإلى عفوية المنهجيات المقترحة بضبط المصطلحات، وهي عفوية لا تقترن بمبادئ منهجية دقيقة ولا باكتراث الأبعاد النظرية للمشكل المصطلحي، وقد قادت هذه العفوية إلى كثير من النتائج السلبية في مقدمتها الاضطراب والفوضى في وضع المصطلح، وعدم تناسق المقابلات المقترحة للمفردات الأجنبية »[3].

---

[1] عزالدين إسماعيل، جدلية المصطلح الأدبي، المرجع السابق، ص 113

[2] محمد النويري، "واقع العلم وهواجس توحيد المصطلح"، مجلة علامات في النقد الأدبي، ج 8، مجلد 2، ص 256

[3] عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، 1986،ص 394

ومن أسباب إشكالية ضبابية المصطلح عدم رواجه واستقراره على مفهوم معين، حتى عزف الناس عن استخدامه، وبالتالي فإن مصيره الحتمي سيكون الفشل، والأمثلة كثيرة عن هذه الفوضى والارتباك في الأخذ بمصطلح معين، فمن بينها عدم التمييز الواضح بين علم اللغة الاجتماعي وعلم الاجتماع اللغوي، وكذلك بين مصطلحي الثنائية اللغوية والازدواجية اللغوية، وعدم التمييز الواضح بين الكثير من المصطلحات مثل : علم اللغة الاجتماعي وعلم الاجتماع اللغوي، الازدواجية، الثنائية. إلا أن هذا الخلط في المصطلحات لا يمنعنا من إيجاد حل نهائي يفرق بينها، كإحياء الألفاظ القليلة أو النادرة الاستعمال لهذا الغرض، وترويجها في الساحة العلمية من أجل قبولها، وهو ما لجأت إليه اللغات الأوربية كواحد من المصادر التي أمدتها بما يحتاج إليه من المصطلحات، يقول عبد الصبور شاهين:« ربما كانت الطريقة التي حققت للمصطلح العلمي الأوربي استقلاله هو لجوء العلماء إلى اللغات الميتة، فأغاروا عليها إغارة عنيفة يشتقون منها، ويفسدون فيها ويحددون لألفاظها معاني لم يقل بها أحد من أهلها، وبذلك ثبت أن جودوا اللغات الميتة ضروري لقيام المصطلحات »[1]، فتوحيد المصطلحات راهن بما يقدمه أبناء الأمة من بحوث في مجالات مختلفة في الصحف والمجلات والمؤتمرات والندوات، كل ذلك يجعل قضية المصطلح أمرا قائما ومفروضا، وكلما زاد نشر الأبحاث والكتب باللغة العربية زاد المصطلح ثباتا وتوحيدا، فتصبح عملية الاصطلاح ووضع المصطلح أمرا ميسورا، ولكي نتخطى هذه الإشكالية التي ما فتئت تكون هاجسا في كل العلوم .

---

[1] عبد الصبور شاهين، اللغة العربية لغة العلوم والتقنية، دار الإصلاح، الدمام، 1983، ص 232.

إن توحيد المصطلح بدا أمرا غير مرغوب فيه من جهة أخرى، فيرى بعض الباحثين أن توحيد المصطلح يقود إلى الجمود في اللغة والتحجر في البحث العلمي، يقول النويري: « إن الدعوة إلي توحيد المصطلح تبدو لي قضية زائفة، وعلى غاية من السطحية لأنها تحجب عنا القضايا الحقيقية التي ينبغي أن نركز فيها اهتمامنا، ثم إن طرح مسألة التوحيد يصبح خطرا لأنه في بعد من أبعاده حكم على البحث العلمي بالجمود، والعلم إنما يجد تربته الخصبة في الاختلاف والخلاف»[1] .

يبدو أن مسألة اضطراب المفاهيم في العلوم الإنسانية والاجتماعية تعود أيضا إلى عدم الاهتمام بالترجمة وبالتالي التمكن من المعرفة العلمية الدقيقة للمصطلحات، في حين تعاظمت عند الشعوب الأخرى منذ سنوات خلت، فأسهمت في تطورها وتقدمت أشواطا في مختلف العلوم، والترجمة ظاهرة إنسانية قبل أن تكون حاجة علمية من أجل خلق عملية التواصل بين الشعوب، وفي هذا الصدد يقول أبي يعرب المرزوقي: « إن ظاهرة الترجمة ملازمة لتاريخ الإنسان الكوني، ذلك أن تعدد الشعوب واختلاف اللغات التي أسهم أصحابها فيه، وفي الحضارة الإنسانية، جعلاها الأداة الوحيدة لسد حاجة التواصل المصاحب لكل أنواع التبادل بين البشر فرادى وجماعات»[2]، ونظرا النهوض الغربي في مختلف العلوم، باتت الترجمة حاجة ملحة، وضرورة حضارية من

[1] محمد النويري، واقع العلم وهواجس توحيد المصطلح، المرجع السابق، ص 256

[2] أبو يعرب المرزوقي، الترجمة العلمية بما هي ظاهرة اجتماعية وفنية، في: الترجمة ونظرياتها، بيت الحكمة، 1989، ص 25

أجل خلق جسر علمي يجمع دولا متطورة بدول أخرى تسعى من أجل اللحاق بها.

إشكالية العلاقة بين الاسم (الدال) والمسمى(المدلول) في المصطلح السوسيولساني:

بين علم اللغة الاجتماعي وعلم الاجتماع اللغوي : من المشاكل المنهجية التي تحول دون فهم وضبط مصطلح من المصطلحات صعوبة إدراك الحدود المعرفية لمجال علمي معين، مما يخلق اللبس وعدم الاتفاق على مصطلح واحد كمقابل للمصطلح الأجنبي Sociolinguistique، فمنهم من ترجمه بـ " علم اللغة الاجتماعي"[1]، ومنهم من ترجمه بـ " علم الاجتماع اللغوي "[2]، يقول "السيد علي شتا" في معرض حديثه عن هذا العلم: « يشير مصطلح علم الاجتماع اللغويSociolinguistique في الغالب لنفس المعنى الذي يشير إليه مصطلح اجتماعية اللغة (سوسيولوجية اللغة) Sociology of language وذلك إذا ما كان اهتمام عالم الاجتماع اللغوي موجها للموضوع الذي يهتم به علم الاجتماع اللغوي وتفسيره للظاهرة اللغوية من وجهة نظر علم الاجتماع... وفي ضوء ذلك يمكن تعريف علم الاجتماع اللغوي بأنه فرع من فروع علم الاجتماع، يتخذ من نظريات علم الاجتماع وأطره المنهجية أساسه في وصف الظواهر اللغوية وتفسير عمليات التفاعل المرتبطة بها، وعلاقتها بالظواهر الأخرى في نشأتها وتطورها، وأدائها لوظائفها بالنسبة للمجتمع والثقافة والشخصية »[3] إلا أن

---

[1] كما فعل كمال بشر في كتابه " علم اللغة الاجتماعي " ومحمود عياد في ترجمته لكتاب هدسون سماه " علم اللغة الاجتماعي "

[2] وهو ما ذهب إليه شتا السيد علي وعفيفي السيد عبد الفتاح.

[3] السيد علي شتا، علم الاجتماع اللغوي، مؤسسة شباب الجامعة، 1996، ص ص 23- 26 بتصرف .

المواضيع التي عالجها الباحث لا تختلف أبدا عن طبيعة المواضيع المعالجة في الكتب المعنونة بـ "علم اللغة الاجتماعي" وكذلك الهدف الذي سطره في كتابه يخدم اللغة أكثر من المجتمع، وهو ما أشار إليه الباحث نفسه، حيث يقول: « الواقع أن موضوعات هذا الفرع تمتزج بموضوعات فروع اللغة الأخرى، حيث يتناول بالوصف والتفسير الصوتيات اللغوية، والتي يختص بها عالم الصوتيات (الفونتيك) من حيث الخصائص المميزة للأصوات اللغوية، ومخارج الكلمات، وعلاقتها بالأوضاع الاجتماعية للجماعات البشرية والمهنية والتعليمية والنوعية، والاقتصادية، والعرقية، وهو بذلك يكشف لنا عن جبرية الظاهرة اللغوية من هذه الزاوية المرتبطة بالنطق، ومخارج الكلمات بالنسبة للفئات الاجتماعية، والمواقف والمناسبات الاجتماعية المختلفة بالإضافة إلى علاقة التطور الاجتماعي والثقافي بتطور اللغة من ناحيتها الصوتية»[1]، فالباحث في هذا الكتاب – ومن خلال استقرائنا لمجموع مواضعه كان يشير إلى القضايا اللغوية باعتبارها ظاهرة اجتماعية، حتى يصل إلى نتائج تخدم اللغة أكثر من المجتمع، وهو المراد من خلال مواضيع علم الاجتماع اللغوي، كما اختار البعض مصطلح " سوسيولوجيا اللغة "، ولكل باحث لغوي أدلته وحججه في اختيار المصطلح المناسب، حتى أصبحت المترادفات نقمة على حد تعبير القاسمي « تعد المترادفات نعمة ونقمة في آن واحد في مجال المصطلحات العلمية، فهي نعمة إذا استعملت في التفريق بين المفاهيم المتقاربة، وهي نقمة إذا وضع عدد منها مقابلا للمفهوم التقني الواحد إذ أن ذلك سيؤدي إلى اختلاف الاستعمال وتعدده»[2].

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 26- 27

[2] ينظر علي القاسمي:

مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة المصرية، ط 2، مصر، 1987، ص ص 76،77

يعرف هدسون علم اللغة الاجتماعي بأنه « دراسة اللغة في علاقتها بالمجتمع »[1]ويضيف قائلا « وهذا هو التعريف الذي تبنيناه في هذا الكتاب، وعندما وضعت هذا الكتاب (1978) وكان علم اللغة الاجتماعي قد أصبح جزءا معترف به في معظم مناهج علم اللغة المعاصر، أو اللسانيات في المستوى الجامعي»[2]، فهذا الكتاب يتناول القضايا اللغوية التي لها علاقة بالمجتمع وكيفية تأثير هذا الأخير على اللغة، حيث تظهر بأشكال ومستويات مختلفة بحسب المتحدثين بها.

يعرف "كمال بشر" هذا العلم على أساس أنه ليس بتركيبة أو توليفة من علم اللغة وعلم الاجتماع أو أنه مزج لهما أو تجميع لقضاياهما أو مسائلهما، إنه يعني « باختصار شديد – ذلك العلم الذي يدرس اللغة في علاقتها بالمجتمع، إنه ينتظم كل جوانب بنية اللغة، وطرائق استعمالها التي ترتبط بوظائفها الاجتماعية والثقافية »[3]، فيهتم علم اللغة الاجتماعي – حسب الباحث- باللغة وما لحقتها من تغيرات كونها ظاهرة اجتماعية ككل الظواهر، لأنها تؤدي وظائف اجتماعية مختلفة، مع بيان هذه الوظائف وتحديدها، فمركز الاهتمام من منظور علم اللغة الاجتماعي هو محاولة الربط بين أنماط التغيرات اللغوية وأنماط التغيرات الاجتماعية، أو بعبارة أخرى، إنه يحاول الربط بين البنى اللغوية والبنى الاجتماعية في مجتمع معين[4]، فيعالج اللغوي في كتابه" علم اللغة

"المصطلح ومكانته في الوطن العربي"، اللسان العربي، الرباط، ع 27 ، 1986، ص 81 .

[1] هدسون، علم اللغة الاجتماعي، تر : عياد محمود، عالم الكتب، ط3، مصر، 2002، ص 12

[2] المرجع نفسه، ص 12

[3] كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي – مدخل - ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط 3، 1997، ص01

[4] المرجع نفسه، ص 171

الاجتماعي" قضايا عديدة أهمها " التنوعات اللغوية وعلاقتها باللغة النموذج"، "التواصل اللغوي بين المجتمعات"، "الثنائية اللغوية "، "التعددية اللغوية"، "مظاهر الاحتكاك اللغوي".

أما "رالف فاسولد" فيعتبر أن علم اللغة الاجتماعي « يدور حول الأهمية الاجتماعية للغة بالنسبة لمجموعات من الناس تتراوح بين مجموعات اجتماعية ثقافية صغيرة، تتكون من بضع مئات من الناس وبين أمم بأكملها، وإذا تحدث كل فرد في الجماعة بالطريقة نفسها التي يتحدث بها الأفراد الآخرون في الجماعة، فلن يكون هناك ما يدعى بعلم اللغة الاجتماعي للمجتمع »[1].

يعتبر علم الاجتماع اللغوي أو علم اجتماع اللغة فرع من فروع علم الاجتماع « يتخذ من نظريات علم الاجتماع وأطره المنهجية أساسه في وصف الظواهر اللغوية وتفسير عمليات التفاعل اللغوي المرتبطة بها»[2] ويعرف في دائرة معارف علم الاجتماع في أنه دراسة لكيفية اختلاف اللغات طبقا للسياقات الاجتماعية، ومدى فاعلية المواقف الاجتماعية المختلفة في تعيين أشكال الكلام والسمات المميزة له[3] وعلى ضوء هذا التعريف نستنتج أن علم الاجتماع اللغوي يهتم بمحاولة اكتشاف الدرجة الاجتماعية للمتكلم وانتماءاته وتفاعله مع الآخرين في مختلف السياقات الاجتماعية التي تظهر فيها اللغة، وملاحظة أثر مهنة المتكلم ومكانته في كلامه، كما يهتم بأثر المجتمع في تنظيم مختلف الظواهر اللغوية .

---

[1] فاسولد رالف، علم اللغة الاجتماعي للمجتمع، تر : بن صالح بن محمد الفلاي إبراهيم، جامعة الملك سعود، السعودية، 2002، ص 01

[2] السيد علي شتا، علم الاجتماع اللغوي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1996، ص 26

[3] المرجع نفسه، ص 24

وقد رفض كمال بشر استعمال مصطلح " علم الاجتماع اللغوي " أو "علم اجتماع اللغة " كما لو أنه مرادفا لمصطلح " علم اللغة الاجتماعي "، فيفرق بينهما في درجة الاهتمام على جانب دون الآخر : الاهتمام بالجانب اللغوي أو بالجانب الاجتماعي، وتكمن أهمية علم الاجتماع اللغوي في أن علوم اللغة البحتة لم تكشف عن العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتحكم في توجيه اللغة، فكان السياق يتجه إلى اكتشاف فاعلية هذه العوامل وأثرها في التحول اللغوي تبعا لموقف معين، فيمد البيداغوجية أساليب تعليم اللغات المختلفة واللهجات المتصلة، وذلك لأنه قد قام ببحوث مسحية على مختلف المجتمعات وأتى بنتائج إيجابية[1]، ومن المواضيع التي يهتم بها علم الاجتماع اللغوي : التعددية اللغوية، الصراع اللغوي، تباين اللهجات المحلية المختلفة، والاجتماعية، تطور وتفرع اللغة إلى لهجات، وعموما فإن القضايا التي يهتم بها علم الاجتماع اللغوي هي "القضايا الاجتماعية الكبرى"، وتأثير اللغة فيها مثل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، وأثر التعدد اللغوي فيها، والسياسات اللغوية الواجب إتباعها تجاه ذلك والصراع اللغوي والآثار الاجتماعية المرتبطة به، واللهجات المتعددة في مختلف المناطق الجغرافية بالمجتمع[2].

نستنتج من كل ما سبق أن الفرق بين علم اللغة الاجتماعي وعلم الاجتماع اللغوي يظهر من خلال النقاط التالية :

---

[1] كمال بشر، المرجع السابق، ص 02

[2] السيد عبد الفتاح عفيفي، علم الاجتماع اللغوي، دار الفكر العربي، مصر، 1955، ص 54

محور الاهتمام : إن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح، بماذا يهتم علم اللغة الاجتماعي، وبماذا يهتم علم الاجتماع اللغوي، كيف نضع نقاط الإحداثيات بين: علم الاجتماع اللغوي، علم اللغة الاجتماعي، اللغة، المجتمع ؟

يهتم علم اللغة الاجتماعي بالفرد باعتباره متكلم اللغة، والظروف (العوامل الخارجية) التي تجعله يتقيد بنمط معين من اللغة، إلى درجة أن الباحث في علم اللغة الاجتماعي يعمد إلى البحث عن «كل ما هو خارج عن النظام من تنوعات ومتغيرات ناتجة عن تأثيرات اجتماعية معينة، وعن أوضاع فردية مختلفة»[1]، وقد أشار دي سوسير (De Saussure) إلى هذه الفكرة في محاضراته حيث قال أن « اللغة مؤسسة اجتماعية »[2]، إلا أن منهجه الصارم في دراسته للغة، وإبعاده كل العوامل الخارجية في محاضراته منعه من الانتباه إلى طبيعة العلاقة بين اللغة والمجتمع، وهذا ما يؤكده نهاد الموسى حيث يقول : «أن اللسانيات الاجتماعية تسعى إلى أن تمد في التحليل اللساني بعدا يتجاوز المدى الذي بلغه علم اللسان الحديث»[3]، فلا يمكننا دراسة اللغة بمعزل عن المؤثرات الخارجية، فهي دائما تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الاستعمال اللغوي، الذي يسعى علم اللغة الاجتماعي إلى الكشف عن طبيعته، خاصة إذا أن للجمل أكثر من معنى، عندما تنتقل من سياق لآخر، فتقف اللسانيات عاجزة عن الكشف عما يحتويه كلام الفرد من معاني، لأنها قد قصرت نفسها في مجال ضيق، من اللغة وإليها، : فالنص الكلامي سواء أكان ملفوظا أم مكتوبا، لا يمكن

---

[1] ليلى المسعودي، "من النظرية اللسانية إلى تنظير الواقع، مجلة سلسلة اللسانيات"، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ع 06، 1986، ص 236

[2] Ferdinand De Saussure, *Cours de linguistique générale*. Paris, Payot , 1972 . p. 129.

[3] نهاد الموسى، "نحو اللسانيات الاجتماعية في اللغة العربية"، المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، المجلد 1، ع 1، ص10

أن نصل إلى معناه الحقيقي الكامل بدراسته فقط من الناحية الصوتية والنحوية والمعجمية، لأنه تدخل في تقدير معناه عناصر أخرى غير العنصر الكلامي»[1] أما علم الاجتماع اللغوي فيهتم بالمجتمع في علاقته باللغة، حيث يعتبر اللغة وسيلة لفهم المجتمع، من أجل الوصول إلى نتائج تخدم المجتمع .

منهج الدرس وطرائق التحليل: فقد تأتي مناهجهما مختلفة وفقا لمهمة كل علم متسقة مع نظريات مجاله وحقل تخصصه الأصلي اللغوي أو الاجتماعي. ينطلق علم اللغة الاجتماعي من المدونات اللغوية، وإبراز علاقاتها بالظواهر الاجتماعية الأخرى، يعنى «بالخروج إلى الميدان لجمع المادة العلمية »[2]، ثم تحليلها لاحقا، من أجل استخراج الخصائص الاجتماعية التي تتميز بها اللغة وسياقاتها الاجتماعية (les contextes sociaux) التي تستخدم فيها، باعتبار أن اللغة وسيلة للاتصال وطريقة تتميز بها المجتمعات عن بعضها بعضا، وبالتالي فإن « اكتشافات علم اللغة الاجتماعي ذات صلة وثيقة ببنية اللغة »[3] وذلك من أجل تطبيق ما وصل إليه علم اللغة الاجتماعي في ميادين تعليم اللغات واللهجات المتصلة بها وكذلك تبيان العلاقة بين الفصحى ولهجاتها المختلفة، وباقي الظواهر اللغوية الأخرى، فاللغة ظاهرة اجتماعية، « ويمكن أن نفهم الطبيعة الاجتماعية للغة من عدة زوايا أهمها: اعتبارها رباطا بين أفراد جماعة لغوية واحدة، كونها حاملة للخلفية الاجتماعية والفكرية لهذه الجماعة، وكذلك ارتباط السلوك اللغوي للفرد بالتنظيم الاجتماعي الذي يكون فيه»[4]

---

[1] محمود السعران، اللغة والمجتمع، رأي ومنج، المطبعة الأهلية بنغازي، 1958، ص 14

[2] هدسون، المرجع السابق، ص 13

[3] هدسون، علم اللغة الاجتماعي، ص 16

[4] كريمة سالمي، احتكاك القبائلية بالعربية الدارجة في كلام مزدوجي اللغة، رسالة ماجستير في علوم اللغة العربية، جامعة تيزي وزو، 1995، ص 59 .

بينما ينطلق علم الاجتماع اللغوي من النظريات الاجتماعية: هذه الأخيرة التي تهتم بدراسة « الظواهر الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع »[1]، وهذه النظم والعلاقات تظهر عن طريق اللغة، هذه الأخيرة لها علاقة بالمجتمع من منطلق :[2]

- أن اللغة هي نتاج العقل الجمعي، وليست من صنع فرد أو جماعة معينة، بل هي من صنع الاجتماع الإنساني؛ إذ يعتبر العقل الجمعي للمجتمع هو محصلة تفكير وعقول أفراد المجتمع – وهو الإطار المرجعي لتفكير المجتمع ككل.

- أن الظاهرة الاجتماعية تتمثل في نظم عامة مشتركة، يتبعها أفراد المجتمع وهذه الخاصية تنطبق بشكل واضح على اللغة، بوصفها نسقا من الرموز تمثل نظاما تعارف عليه المجتمع كأداة للاتصال يلتزم به أفراد المجتمع لتحقيق التفاهم المنشود بينهم.

- إذا كانت الظاهرة الاجتماعية توصف بأن خروج أي فرد على أي نظام منها يعرضه للجزاءات الاجتماعية، أو العقوبات المادية والأدبية، للحيلولة بينه وبين ما يهدف إليه في التمرد عليها، فاللغة هي أبرز الظواهر الاجتماعية التي تنعكس عليها ردود فعل المجتمع إذا حاول فرد الخروج عليها، إذ يتعرض للنقد والسخرية بل ويصل الأمر إلى نبذه ومعاقبته .

- تتصف اللغة كظاهرة اجتماعية بالعمومية والانتشار، والثبات النسبي والاستمرار عن غيرها من الأحداث الاجتماعية، فهي تختلف عن الموضوعات أو التقاليد التي تظهر لفترة معينة ولكنها تختفي بنفس السرعة التي ظهرت بها.

---

[1] السيد عبد الفتاح عفيفي، المرجع السابق، ص 29

[2] المرجع نفسه، ص ص 30-31

على ضوء ما سبق نستنتج الخلط الواضح بين مصطلحي "علم اللغة الاجتماعي" و"علم الاجتماع اللغوي" اللذان يشيران إلى المصطلح الأجنبي Sociolinguistique، حيث أن المقاصد بين الكتب -عرضنا بعضها على سبيل المثال لا الحصر- مختلفة، أما الموضوع فواحد.

إن " علم اللغة الاجتماعي Sociolinguistique" يرصد ويتتبع ويستقصي اللغة ويستقرئها على أنها ظاهرة اجتماعية، تتفاعل مع مختلف الظواهر الاجتماعية الأخرى، يدرس اللغة اعتمادا على اللسانيات النظرية، ينظر إليها باعتبارها تتحقق في "مجتمع"، يلاحظ « الظاهرة اللغوية حين يكون هناك "تفاعل " لغوي أي أنه لابد أن يكون هناك "متكلم" و"مستمع" أو "متكلمون" و"مستمعون"»[1]، حيث يدرسها كظاهرة داخل المجتمع تتحقق في مقامات مختلفة، ويعرف أيضا بمدى تأثير المجتمع على تفاعلات اللغة بالمواقف الاجتماعية، وكذا المميزات اللغوية والاختلافات التي تظهر على ألسنة المتكلمين إنه « دراسة للغة الطبيعية في جميع السياقات الثقافية والاجتماعية المختلفة »[2]

يتناول علم اللغة الاجتماعي مواضيع كثيرة أهمها :" التنوعات اللغوية "،"اللهجات الاجتماعية"، أهمية التواصل اللغوي"، "التعددية اللغوية "، الازدواجية اللغوية وتأثيراتها في الكلام .

وبعد هذه التحديدات أمكن القول أن هناك حدودا فاصلة بينهما، إذ أن الدراسة اللسانية تهتم باللغة وبنيتها الداخلية دون الاهتمام بسياقاتها الاجتماعية في الاتجاه القديم للسانيات، فهي تدرس اللغة بمعزل عن المجتمع، إن مهمتها

---

[1] عبده الراجحي، علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1995، ص 24

[2] السيد علي شتا، المرجع السابق، ص 24

هي اكتشاف قواعد أية لغة حتى يستطيع الدارسون فهم وضبط هذه التحديدات داخل المجتمع[1] ومن ناحية أخرى وعلى الرغم من هذه الحدود الفاصلة بين اللسانيات وعلم اللغة الاجتماعي، إلا أنه هناك تقاطعات كثيرة، فهذا الأخير متفرع عن اللسانيات العامة، وبما أنه : « لا جدل بأن الكلام هو سلوك المغازلة في المجتمع دون الربط بين سلوك كل من الطرفين المشتركين »[2] كما يرى فيرث"Firth"[3]،وإذا كانت اللسانيات تدرس اللغة في ذاتها ولذاتها لتصل لاحقا إلى نتائج تتصل باللغة، فإن علم اللغة الاجتماعي يدرس اللغة كمرآة عاكسة للمجتمع، ويكمن الفرق أيضا في المنهج الذي يسلكه كل واحد منهما، فالباحث في علم اللغة الاجتماعي يتناول اللغة منتهجا مناهج الدراسة اللسانية

[1] هدسون، المرجع السابق،ص 17

[2] المرجع نفسه، ص17

[3] من اللسانيين البريطانيين، أستاذ بجامعة لندن، درس الأصوات إلى جانب البحاثة البريطانيين أمثال هنري سويت، دانيال جونز في الثلاثينيات، ولكن جاءت نظرية اللغة شاملة، إذ أصر من خلال البحوث التي قدمها أن العناصر اللغوية لا يمكن دراستها بمعزل عن السياقات الاجتماعية التي ترد فيها، إذ غالبا ما يتغير معناها من سياق لآخر، وقد تأثر بمالينوفسكي – أحد علماء الإنسان – وهو الذي أكد على ضرورة دراسة اللغة في إطارها الاجتماعي، إذ أن للمعطيات الاجتماعية تأثيرها على إكساب اللغة صفاتها المميزة – وقد ركز فيرث من خلال أعماله على الجانب الدلالي، فالمعنى كثيرا ما يتحكم فيه السياق، وفي هذا الصدد نستشهد بالمثل القائل عند العرب " لقد أثلجت صدري " عندما يسمع أحد ما خبر مفرح لأن العرب يعيشون في بيئة حارة، فيعبرون عن فرحتهم بهذه الجملة، أما عند الغرب فالعكس فيقولون " لقد أسخنت صدري " للتعبير عن نفس الشعور، وهم بذلك يعيشون في بيئة باردة فتختلف الجملة من مكان إلى آخر، ومن زمن إلى آخر، فكانت نظرية فيرث لغوية اجتماعية فحواها أثر المجتمع في البناء اللغوي، وقد تأثر به هاليداي.

في علاقتها مع تفاعلاتها الاجتماعية فيأخذ بالمناهج التي فصلنا الحديث فيها في غير هذا الموضع .

ومما تقدم نخلص إلى القول بأنه مهما تعددت المسالك المنهجية التي يسلكها كل من اللساني وعالم اللغة الاجتماعي، إلا أن غاية كل واحد منهما هي فهم العلاقات التي تحكم النظام اللغوي في نظاميته وبنياته المغلقة ومستوياته المختلفة، أو التفاعلات الاجتماعية للظاهرة اللغوية بين أفراد المجتمع، لاستخلاص خصائصها والأنظمة التي تحكم "التواصل" وقواعده وشروطه كمسعى علمي يضطلع به الباحث في علم اللغة الاجتماعي، وعليه فإننا ندرك في نهاية المطاف بأنه مهما تعددت الأطر المنهجية ومسالكها في دراسة اللغة، فإن هذه الأخيرة ستظل الموضوع والهدف للعلمين معا.

بين الازدواجية والثنائية:

يبدو الخلط واضحا بين هذين المصطلحين في الكثير من كتب علم اللغة الاجتماعي، فقد اختلف العديد من الباحثين في إرساء المقابلات العربية للمصطلحين الأجنبيين Diglossie وBilinguisme وقد أدى الأمر ببعضهم أن رفض مصطلح الازدواجية اللغوية إطلاقا، منهم الخولي محمد علي في كتابه " الحياة مع لغتين (الثنائية اللغوية) إذ يقول: « وإذا عدنا قليلا لتفضيل استخدام مصطلح الثنائية اللغوية على الازدواجية اللغوية، نجد أن مصطلح الازدواجية اللغوية اشتهر عنه أنه يرادف مصطلح الثنائية اللهجية، ولهذا كما ذكرت في المبحث الأول من هذا الفصل آثرت مصطلح الثنائية اللغوية على مصطلح الازدواجية اللغوية أو ازدواجية اللغة »[1] فنلاحظ أنه لا يفرق بين المصطلحين واعتبرهما

---

[1] ينظر : محمد علي الخولي، الحياة مع لغتين، الثنائية اللغوية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان،2002، ص 25

مفهوما واحدا، وقد أطلق على مصطلح الازدواجية اللغوية " الثنائية اللغوية الرأسية"، « أما إذا كانت اللغتان لهجتين للغة واحدة كأن تكون لهجة عالية فصيحة ولهجة عامية محلية، فتدعى ثنائية رأسية Vertical bilinguisme وجاء مفهوم الرأسية من وجود لهجة عالية هي اللهجة الفصيحة وأخرى أقل شأنا أو علوا هي اللهجة العامية أو المحلية، مثال ذلك حال العربية مع اللهجة الفصيحة واللهجات العامية أو المحلية »[1] ومرة أخرى يطلق عليها "الثنائية القطرية" فيردف قائلا «وقد يكون الحال من نوع ثالث الثنائية القطرية، وهي ثنائية تجمع بين لغة فصيحة ولهجة غير فصيحة من لغة أخرى»[2]. كما أشار إلى قضية الخلط بين هذين المصطلحين ضمنيا إميل بديع يعقوب في موسوعته" علوم اللغة العربية" حيث يقول: « يقصد بازدواجية اللغة Le bilinguisme وجود لغتين مختلفتين، عند فرد ما، أو جماعة ما، في آن واحد، ومن دون الدخول في بحث المعايير التي بواسطتها نستطيع أن نؤكد وجود الازدواجية بين لغتين معينتين، فإن بعض الباحثين يرفضون استعمال مصطلح " الازدواجية" الذي يستعمله كثير من اللغويين، للدلالة على شكلي اللغة العربية الفصحى والعامية، ذلك أن العامية والفصحى فصيلتان من لغة واحدة، والفرق بينهما بالتالي فرق فرعي، لا جذري وعليه، فالازدواجية الحق لا تكون إلا بين لغتين مختلفتين كما بين الفرنسية والعربية أو الألمانية والتركية، أما أن يكون للعربي لغتان إحداهما عامية، والأخرى عربية فصيحة، فذلك أمر لا ينطبق مفهوم الازدواجية عليه، إنه بالأحرى ضرب من " الثنائية اللغوية Diglossie »[3]

---

[1] المرجع نفسه،ص20

[2] نفسه،ص 20

[3] إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية – (باب الهمزة)-، الجزء الأول، دار الكتب العلمية، ط:، لبنان، 2006، ص 378

أثار مفهوم الازدواجية اللغوية تساؤلات منهجية ومعرفية منذ أن بدأ التمييز بينها وبين الثنائية اللغوية وباقي الظواهر اللغوية الأخرى، فيتعذر إيجاد مجتمع أو بلد يسوده الانسجام اللغوي التام، وهذا نتيجة عوامل عديدة منها الاحتكاك الاجتماعي، السياسي الثقافي بين شعوب مختلفة اللغات يتولد تواجد لغتين أو أكثر داخل مجتمع واحد، والتاريخ الإنساني يثبت ذلك «كاحتكاك الألمانية والفرنسية والانجليزية في الحرب العالمية الأولى»[1] فأخذت البحوث في ميدان علم اللغة الاجتماعي منذ فرغسون Fergusson تهتم بالبحث عن "السجلات اللغوية "و "التنوعات اللغوية واللهجية" فبينت طريقة تعايش لغتين أو أكثر داخل مجتمع واحد ونتائجه، سواء الإيجابية أو السلبية، إذ أن حاجة الإنسان للتواصل والتبليغ قد انجرت عنها ظواهر لغوية متعددة.

تعني الازدواجية اللغوية Le bilinguisme– حسب المعاجم اللغوية منها معجم تعليمية اللغات *Dictionnaire de didactique des langues* "لروبير غاليسون" . R. Galisson و"د .كوست"D. Coste : « الأفراد الذين سمحت لهم الظروف التكلم بلغتين مختلفتين»[2] مثل الجزائري الأمازيغي الذي يتكلم الفرنسية/الأمازيغية والعربية/الأمازيغية، الفرنسية/العربية، وينتج عن هذا الزواج المختلط أين يجد الطفل نفسه مرغما على التكلم بلغتين مختلفتين، ومثاله أيضا أن يتزوج الأمريكي من ألمانية فيتعلم الطفل اللغة الإنجليزية والألمانية، أما "جان ديبوا" (Dubois) وآخرون فيعرفونها :«أنها الحالة اللغوية التي يستخدم فيها المتكلمون

---

[1] علي عبد الواحد وافي، علم اللغة،دار النهضة، مصر، 1957، ص242

[2] *Dictionnaire de didactique des langues*, Paris, Hachette, 1976, p. 12 . R. Galisson, D. Coste

لغتين مختلفتين بالتناوب،وحسب البيئة والظروف اللغوية »[1] فقد يتحتم على الفرد المزدوج اللغة أن يتكلم بلغة داخل البيت، وبلغة أخرى خارجه،كأن يتكلم اللغة الأمازيغية مع أفراد أسرته، واللغة الفرنسية أو العربية داخل القسم، وكالمهاجرين في دول أوربا فيستعملون العربية أو الأمازيغية في البيت والفرنسية في أماكن العمل.

وقد جاء في معجم اللسانيات لـ "جورج مونان (Mounin) " أن مفهوم «الازدواجية اللغوية مرتبط أشد الارتباط بكل ما يتصل بالفرد، كونه قادر على تكلم لغتين، وتعايش لغتين في مجتمع واحد شرط، أن تكون أكثرية المتكلمين مزدوجي اللغة فعلا»[2] فقد وضع مونان شرطا من شروط تحقق الازدواجية اللغوية وهو أن يكون أكثرية المتكلمين يتحدثون بلغتين مختلفتين، ولكن يتعذر تحقيق هذا الشرط في مجتمع واحد، إذ نأخذ بعين الاعتبار عدم امتلاك الكفاءة اللازمة للحديث بلغتين ومعرفتهما أشد المعرفة، وهو أمر ليس مطلقا، وإنما هو نسبي، فمن الصعب الحديث عن درجة إتقان اللغتين أو قياسهما عند المتكلم، وهذا الرأي نجده عند عدد من اللسانيين أمثال بلومفيلد (Bloomfield) الذي يذهب إلى « أن الازدواجية اللغوية تعني حيازة الكفاءة اللفظية كالمتكلم في لغته الأصلية في كل من اللغتين »[3] أما أندري مارتيني فيذهب إلى أن مزدوج اللغة هو «الشخص الذي يمارس لغتين بنفس الكفاءة»[4] إلا أن بعض اللسانيين يذهبون إلى أن الازدواجية هي معرفة أدنى كفاءة في اللغة الثانية من بينهم "مكنمارا (Macnamara) الذي يرى أن «مزدوج اللغة هو الشخص الذي يملك

---

[1] G. Dubois et autres, *Dictionnaire de Linguistique*, Paris, Larousse, 1997, p.66.
[2] G. Mounin, *Dictionnaire de linguistique*, Paris, Puf, 2004, p. 52
[3] , J. F Hamers et J. Blanc, *Bilingualité et bilinguisme*, éd. Mardago , Bruxelles ,1983 , p. 168
[4] L. Matias, *Le bilinguisme, aspects linguistique , psychologique , sociologique et philosophique*, 1978, p. 159

أدنى كفاءة في إحدى المهارات اللغوية الأربع وهي الفهم، التعبير، القراءة والكتابة في اللغة الأم»[1] فلا يشترط أن يعرف المتكلم كل الجوانب المتعلقة باللغة الثانية، لذلك يصعب قياس الازدواجية اللغوية، أو القول بأن شخصا ما يعرف كلتا اللغتين على أكمل وجه[2].

أما الثنائية فأول من استعمله كمفهوم لساني هو اللساني "شارلز فرغسون" سنة 1959 في مقال له تحت عنوان " Diglossia"، أثناء دراساته المعمقة للمستويات التي تنتظم فيها اللغات (العربية، اليونانية، الألمانية، الهايتية) إذ أن في هذه المجتمعات هناك نوعان لغويان أحدهما يستخدم في المواقف الرسمية والآخر يستخدم في الحديث اليومي العادي؛ ففي المواقف الرسمية تستخدم العربية (الفصحى) اليونانية (اليونانية وتسمى كتاريفوشا)، الألمانية (الألمانية المرموقة)،الهايتية (الفرنسية)، ورمز إليها فرغسون بالحرف "H" بمعنى High" أما في الحديث اليومي فتستخدم العربية (العامية أو الدارجة)، اليونانية (دهيوتيكي)،الألمانية (اللهجة السويسرية)، الهايتية (الهجينة)[3] وقد عرّف فرغسون الثنائية بأنها موقف لغوي ثابت نسبيا توجد فيه بالإضافة إلى اللهجات الأساسية للغة بعينها، والتي قد تتضمن لهجة متواضع عليها، أو لهجات إقليمية متواضع عليها، نوعية أخرى تخضع لمعايير وهي غالبا ما تكون أكثر تعقيدا من جهة عليا، وهي أيضا لغة الكتابة الأساسية في الأدب ولغة التراث،وربما لغة لجماعة كلامية في الماضي،وهذه النوعية يدرسها ويتعلمها الناس من خلال النظام التعليمي الرسمي للبلاد وتستخدم في جميع المواقف والأغراض الرسمية المنطوق منها والمكتوب، ولكنها ليست مستخدمة في أي قطاع من

---

1 Hamers et Blanc, *op. cit.*, p. 51 53
2 Aleksendra Kroh , *L'aventure du bilinguisme*, Paris, L'Harmattan, 2000, p. 10
3 انسيد عبد الفتاح عفيفي، المرجع السابق، ص 120 .

قطاعات المجتمع لتجاذب أطراف الحديث[1] ففرغسون يضع شروطا للازدواجية وهي أن تكون الدارجة والفصحى من اللغة نفسها مثل العربية المتواضع عليها "الفصحى" "والعربية العامية"، وأن تكون لهما استعمال خاص بهما، كما جاء تعريفها في معجم "غاليسون" و"د. كوست" بأنها: « الحالة التي تميز الأفراد أو مجموعة من الأفراد أو جماعة لغوية تستخدم نوعين للغة واحدة »[2] إذ يشمل التنوع الأول اللغة المتفق عليها والمستخدمة في الأماكن الرسمية والتنوع الثاني اللهجة المتحدث بها في المنزل وبين عامة الناس،وجاء تعريفها في معجم اللسانيات "لجان ديبوا ": «أنها الحالة التي تعبر عكس الثنائية اللغوية ومميزاتها وجود نظامين لغويين مختلفين ومتقاربين »[3].

بين التحول والمزج اللغوي:

كثيرا ما يقع الباحثون في الخلط بين مصطلحات قريبة من مصطلح التحول اللغوي Code switching،مثل الاختيار اللغوي Le choix du code ، المزج اللغوي Le code mixing، فتراهم يتكلمون عن التحول وهم يقصدون الاختيار، أو المزج لذا ذهب "رابح كحلوش" إلى وضع شرط من أجل التفرقة بين هذه المفاهيم فيرى أن القطعة المنقولة من لغة إلى لغة أخرى قد تختلف من حيث الطول، من وحدة مفرداتية صغيرة إلى جملة إلى مجموعة من الجمل قد تصل إلى فقرات طويلة تمتد لبضع دقائق أو ساعات، ذلك عندما نستخدم وحدة نكون أمام قطعة منقولة من لغة أخرى فنحن بصدد الحديث عن المزج أو التداخل، أما عندما نستعمل جملة كاملة أو متتالية من ل$_1$ في ل$_2$ أي من لغة إلى لغة ثانية

[1] هدسون، علم اللغة الاجتماعي، المرجع السابق، ص 90

[2] R. Coste ; D. Galisson, *op. cit.*, p. 153-154.

[3] G Dubois et al., *op .cit* , p. 148

نكون قد انتقلنا من لغة إلى أخرى[1] لذا قبل الحديث عن ظاهرة التحول اللغوي من المفيد توضيح هذين المصطلحين.

يحدث التحول حين يجيد المتكلم أكثر من لهجة ولغة، فتجبره ظروف ما أو موقف أن يتحول من مستوى إلى آخر داخل لغة واحدة، أو من لغة إلى أخرى، وفي الكثير من الحالات لا ينهي المتكلم جملة قد بدأ بها أو فكرة شرع في التعبير عنها حتى يتحول إلى جملة جديدة، «فالفرد نفسه يظل ينوع من أسلوبه اللغوي بحسب المواقف والبيئات اللغوية والعوامل الاجتماعية المتعددة فله أسلوب علمي في المواقف العلمية، وله أسلوب مهذب ومتأدب مع أساتذته ووالديه ومن في حكمهم، وله أسلوب أخوي مع أصدقائه وله أسلوب حميم مع زوجته وأولاده وجيرانه وله أسلوب عامي مع غير المتعلمين من عامة الناس »[2] وهكذا فالتحول اللغوي هو أن يتحول المتكلم من لغة إلى أخرى أثناء حديثه واحد أو مقام ما وهو شعوري، إذ يظهر على شكل جمل طويلة في ل$_2$ ثم في ل$_1$ ثم في ل$_2$ ...الخ[3] فمن شروط التحول أن يكون في الموقف الواحد وأن يكون في الشفوي لا الكتابي، إذ يحدث بإرادة وشعور المتكلم وغير عشوائي.

أما المزج اللغوي فهو الحديث بلغة ممزوجة بوحدات لغوية من لغة أخرى، فحضور اللغة المتكلم بها دائم ومستمر، يذهب "هامرز" و"ميشال بلون" إلى أن التمييز « بين المزج اللغوي والتحول اللغوي أمر مهم، إذ يعتبران أن كلا المظهرين يعد إستراتيجية تبليغية، لكن نقطة التقاطع هذه التي تجعل منهما

---

[1] Rabah Kahlouche , « Diglossie , normes et mélanges des langues. Etude des comportements linguistiques de bilingues berbères (kabyles) français », *Minorations linguistiques au Maghreb, Cahier de linguistique sociale*. 22 (1933), p. 75

[2] محمد علي الملا، اللغة العربية (رؤية علمية وبعد جديد)، زهراء الشرق للطباعة والنشر، القاهرة، 1995، ص 12

[3] الخولي محمد علي، المرجع السابق، ص 118

سلوكا لغويا، داخل الجماعة اللغوية المزدوجة لا تعني بأن هذين المصطلحين يضمنان الفكرة، ففي تعاقب اللغات، حيث نلاحظ حضور لغتين أو أكثر داخل الملفوظ، تلتقي بالوحدة (س)، داخل الملفوظ الخاص باللغة (س) ليس إلا، وكذا الأمر بالنسبة للوحدة (ع) إذا ما التقينا بها فنحن لا نجدها إلا داخل الملفوظ الوارد باللغة ع وقد يختلف طول الوحدة انطلاقا من الوحدة الإفرادية، إلى ما يسمى بالجملة أو أكثر أما في مزج اللغات، فنلاحظ حضور اللغة القاعدية مستمرا داخل الملفوظ ويشرح الباحثان كيفية هذا الانتقال كما يلي :

تعاقب اللغات /ل س /ل ع /ل س / ل ع / ل س / ... الخ .

مزج اللغات /ل س (ل س- ل ع) / ل س / (ل ع – ل س) / ل س) الخ»[1].

خاتمة:

إذا كانت المفردة في حد ذاتها تتميز بالتنوع والاختلاف، كما تختلف اللغات فيما بينها في التعبير عن المسميات الخارجية المتواجدة في الطبيعة، وهي سنة الله في خلقه، فإنه لا ينبغي الاختلاف في وضع المقابلات اللفظية للمفاهيم الأجنبية – خاصة منها العلمية الدقيقة-، حيث إن المصطلح في أصله واحد، في حين تتعدد المقابلات حينما يترجم إلى لغة أخرى، وهو ما شهدناه في اللغة العربية، وما المصطلحات التي ذكرناها في ثنايا هذا المقال إلا عينة ونموذج صغير تستدعيه الشروط المنهجية المحددة سلفا، وهذا التعدد والاختلاف يؤثر في دلالته الخاصة.

ولا شك أن مسألة التنوع والاختلاف في ترجمة المصطلحات تستحق التأمل كثيرا، لأنه عادة ما يترتب عنها إشكالات لغوية ومعرفية تصنع الكثير من

[1] Hamers, et Blanc, *op. cit.*, p.199

الألغاز عند الطالب المتعلم أو الأستاذ الباحث، وبإمكانها أن تعيق البحوث بخطوات إلى الوراء، خاصة إذا كانت باللغة العربية، وعليه لا نستغرب إذا وجدنا مصطلحا لسانيا أو سوسيولسانيا واحدا أجنبيا يمتلك العديد من المفاهيم عن قصد أو عن غير قصد، إنما هو سائرون ونحن معهم في طريق التشتت والتعددية في المصطلح اللساني، تبتعد كثيرا عن مهمتها الأساسية المتمثلة في تقريب الفكرة إلى القارئ الباحث، وتتمكن من إضفاء نوع من التشويش والخلط بين المصطلحات يعوزها الانسجام والانضباط والتكامل، وإذا كانت اللغات تتميز بالاختلاف، فإنه لا ينبغي أن يحدث هذا الأمر في تحديد مفاهيم مصطلحية في لغة واحدة، خاصة في اللغة العربية.

أبرزت في هذا المقال نموذجا من المفاهيم السوسيولسانية وبينا الإشكال المطروح في عملية ترجمتها من اللغات الأجنبية – الفرنسية والإنجليزية- والتي أحدثت تشويشا بين المشرق والمغرب، والسبب الرئيس يتمثل في اختلاف المصدر المأخوذ عنها هذه المفاهيم، إلا أن مجرد نظرة خفيفة وسريعة في بيئتها الأجنبية يثبت أن الاختلاف يكاد ينعدم حتى بين اللغتين فكيف يحدث في لغة واحدة، إضافة إلى أسباب أخرى عديدة ومتنوعة مبثوثة في ثنايا كتب علم المصطلح، أفرزت مصطلحات غامضة، غير مركزة وغير متفقة بين المشرق والمغرب، كعدم إظهار الفرق الأساس بين علم اللغة الاجتماعي وعلم الاجتماع اللغوي، وعدم إظهار الهدف الحقيقي من كل علم، والخلط الواضح بين الازدواجية اللغوية التي تسمى مرة بـ Bilinguisme ومرة أخرى بـ Diglossie وما يتبعه من خلط في إعطاء المقابل لمفهوم الثنائية، كما لم يميز بين التحول والمزج اللغوي في ثنايا كتب علم اللغة الاجتماعي.

لقد ولدت الفوضى في ترجمة المفاهيم السوسيولسانية، وعدم الاتفاق والمواضعة على مصطلحات محددة نتائج أثرت كثيرا في حقل اللسانيات الاجتماعية، منها: تشابك المفاهيم السوسيولسانية التي تصل الباحث العربي؛ مع اشتداد الصراع بين المشرق والمغرب على الترجمة المناسبة والمصطلح الدقيق، فأدى بذلك إلى ترجمة وصياغة مفاهيم متعددة للمصطلح الأجنبي الواحد، وتقديمه للتداول بين الباحثين، الأمر الذي أربكهم، واختلطت المفاهيم عندهم، فعجزوا عن احتواء المقابلات المعرفية للمداخل المصطلحية. إن البطيء في وضع المفاهيم السوسيولسانية الدقيقة والواضحة، أدى إلى تأخر العلوم اللسانية الحديثة من ناحية الجهاز المفهومي، وبالتالي مس هذا التأخر البحوث الميدانية التطبيقية في هذا المجال، ولم تستفد من التطبيقات الغربية؛ لمعالجة أهم المسائل اللغوية.

لقد أدى هذا التذبذب وعدم الدقة والاختلاف في ربطها بالمصطلحات الدقيقة إلى إبعادها عن القارئ العربي، خاصة على الصعيد التعليمي؛ حيث يتلقى المتعلم في هذه الحقول مفاهيما مشوشة غير متأكد من صحتها وبالتالي تنمو المعرفة اللسانية مشتتة في مخيلته الفكرية، مما يؤدي إلى قصور نظر وعدم الإلمام بهذا العلم الحديث. كذلك عدم آداء المفاهيم السوسيولسانية لمهمتها المتمثلة في تضييق وتدقيق وتجميع الفكرة في مصطلح واحد، بل تشظى من المصطلح الواحد مفاهيم متعددة؛ تلوكها الألسن وتدونها الأقلام دون دراسة وتمعن حتى أساءت إلى هذه العلوم الحديثة.

أثرت هذه الفوضى أيضا على مسيرة البحث اللساني، وجعلت منه علما يبعث على النفور، فشلنا في عقد الصلة الحميمة بينه وبين المثقف العربي لكي

يتذوق هذا العلم الحديث ويلم به[1] فأصبح كما يقول أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح « يتصف البحث العلمي في اللغة العربية في زماننا هذا بصفات جد سلبية، بالإضافة إلى ما يعرفه العصر من تكنولوجيا حديثة تطبق على البحوث اللغوية بنجاح تام في البلدان الراقية، ويعرف كل واحد البطء الذي يسير به وضع المصطلحات وإقرارها وحرفية هذا العمل وفرديته ومشكل ذيوع هذه المصطلحات في الاستعمال [2]».

إن المفاهيم المعروضة في هذا المقال والمصطلحات غير المضبوطة المحددة لتأدية مهامها ما هي إلا عينة، ونماذج اختصرتها في بضع صفحات تقتضيها الضرورة المنهجية؛ ولا أغالي إذا قلت أن العلوم العربية الحديثة بشكل عام، واللغوية منها بصفة خاصة تعيش تذبذبا ملحوظا، أثرت على استقرارها واستقرار البحث العلمي بصفة عامة.

---

[1] ينظر: نعمان بوقرة، "الكتابة اللسانية العربية، وإشكاليات المصطلح التداولي"، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة، ع39: خريف 2008، جامعة الملك سعود- الرياض-، بحث مرقون. مجلة علوم انسانية Journal of Human Sciences.htm.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، اللغة العربية وتحديات العصر في البحث اللغوي وترقية اللغات، ص 25: نقلا عن: نعمان بوقرة، المرجع السابق.